Journal of Engineering Sciences, Assiut University, Vol. 40, No 1, pp.281-294, January 2012

UPGRADING OF THE REGIONAL URBAN PATTERN IN UPPER EGYPT (NILE VALLEY IN ASSIUT REGION – AS A CASE STUDY)

Mohamed Mohamed Azmy Ahmed Moussa
Assistant Lecturer, Dept. of Architecture, Faculty of Eng. Assiut University
Mohamed Abbas EL-Za'farany
Prof. of Urban & Regional Planning, Faculty of Eng. Azhar University.

(Received October 11, 2011 Accepted December 6, 2011)

Upper Egypt suffers from many physical problems at the regional level, and which the most important is there is a break in the urban pattern (spatial and functional relationships) for the urban communities of all sizes and patterns, leading to disruption in the relationship between these communities. We find that a limited number of cities suffering from stress and increased demand for services which provided while most other cities suffer from marginalization and absence of its role in at the regional level.
Accordingly, the study focuses on the upgrading of the regional urban pattern in Upper Egypt, which suffers from random urban growth. and that application on Nile Valley in Assiut Region as a case study.
The study concluded to develop a proposal that could help to solve the urban problem in Upper Egypt as well as their different implications, and to achieve a balance between the current urban pattern, and resettlement of new urban communities.

الارتقاء بالنسق العمراني الإقليمي بصعيد مصر

(وادي النيل بإقليم أسيوط – كدراسة حالة)

م . محمد محمد عزمي أحمد موسي	***أ.د. محمد عباس الزعفراني***
مدرس مساعد بقسم الهندسة المعمارية	*أستاذ التخطيط العمراني المتفرغ - قسم التخطيط*
كلية الهندسة- جامعة أسيوط- جمهورية مصر العربية	*العمراني - كلية الهندسة - جامعة الأزهر -*
mmaam@hotmail.com	*جمهورية مصر العربية*

ملخص البحث:

يعانى صعيد مصر من العديد من المشكلات العمرانية على المستوى الاقليمى, والتي من أهمها وجود خلل في النسق العمراني (العلاقات المكانية, والوظيفية) للتجمعات العمرانية بمختلف أحجامها, وأنماطها مما يؤدى إلى اضطراب في العلاقة بين تلك التجمعات. فنجد أن عدد محدود من المدن تعانى من الضغط, والطلب الزائد على الخدمات التي تقدمها, بينما معظم المدن الأخرى تعانى من التهميش, وعدم وجود دور لها على المستوى الاقليمى.

وعليه ركزت الدراسة على الارتقاء بالنسق العمراني الإقليمي بصعيد مصر. والذي يعاني من النمو العمراني العشوائي المتزايد, وذلك بالتطبيق علي الجزء المعمور (وادي النيل) من إقليم أسيوط كدراسة حالة.

وخلصت الدراسة إلى وضع مقترح للارتقاء بالتجمعات العمرانية من حيث الحجم, والمسافات البينية بينها, ليساعد في حل المشكلة العمرانية بالصعيد, وانعكاساتها المختلفة, ولتحقيق التوازن بين النسيج العمراني الحالي, والتوطين الجيد للتجمعات العمرانية.

مشكلة البحث:

تنحصر المشكلة البحثية في التعرف على أبعاد المشكلة العمرانية الإقليمية علي مستوي صعيد مصر, والتي كان لها أكبر الأثر في الهجرة إلى المدن الكبرى, وبالتالي افتقاره إلي الخدمات الحضارية الضرورية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى وضع مقترح للارتقاء بالنسق العمراني لمنطقة الدراسة كنموذج يمكن تطبيقه علي مستوي صعيد مصر.

منهج البحث:

أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة, وتحليل الوضع الراهن للنسق العمرانية الإقليمية لمنطقة الدراسة للوقوف علي حجم المشكلة العمرانية, وانعكاساتها المختلفة. وبعد توضيح الصورة الراهنة تأتي مرحلة وضع مقترح للارتقاء بالنسق العمراني علي ضوء متطلبات الاحتياجات المستجدة, والربط الإقليمي فيما بينها.

1- تحليل الوضع الراهن للنسق العمرانية الإقليمية لمنطقة الدراسة:

تم اختيار محافظة أسيوط (كحالة دراسية) نظراً لتشابه الظروف الطبيعية, والاجتماعية بينها, وبين سائر محافظات الصعيد من محافظة الجيزة حتى محافظة أسون [1]. ويشغل الجزء المعمور من محافظة أسيوط الجزء المتوسط من صعيد مصر بعرض وادي النيل, والذي يتراوح بين 15-20 كم, وتمتد شريطياً على ضفتي نهر النيل بطول حوالي 160كم[2].

تضم المنطقة متوسطة, 11 مدينةً (مدن وصغيرة) - منها

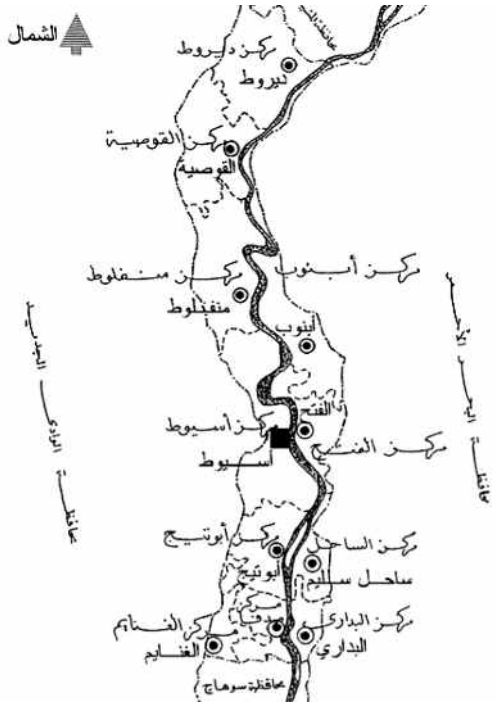

شكل (1) العلاقات المكانية لمراكز محافظة أسيوط [1]

[1] أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا, (يونيو 2008), **"منهجية التنمية الشاملة للمدن المتوسطة والصغيرة بجنوب الصعيد"**, التقرير النهائي, وزارة البحث العلمي, قطاع المجالس النوعية, مجلس بحوث التشييد والإسكان والمجتمعات الجديدة, مشروع رقم: 252.

[2] وزارة الدولة لشئون البيئة, (2005), **"التوصيف البيئي لمحافظة أسيوط"**, الإدارة المركزية لشئون الفروع, الفرع الإقليمي لوسط الصعيد بأسيوط.

المدينة العاصمة (أسيوط) - وهى من الشمال إلي الجنوب: ديروط - القوصية – منفلوط – أبنوب - أسيوط – الفتح - أبوتيج – ساحل سليم - صدفا – البداري – الغنايم, شكل (1). ويحتوي كل مركز على مجموعة من القرى الكبيرة بلغت في مجموعها علي مستوي المنطقة ٥٥ قرية, يتبعها عدد 220 قرية صغيرة, و1072 نجع, وعزبة[1], وذلك كما يوضحه الجدول (1).

ويخترق الطريق الزراعي (القاهرة/أسوان) الجزء المعمور بمنطقة الدراسة, والذي يربط محافظة أسيوط بباقي محافظات الجمهورية. كما يوجد الطريق الصحراوي الغربي, ويبعد عن الطريق الزراعي غرباً بمسافة حوالي 12-15كم [2]. كذلك يوجد الطريق الصحراوي الشرقي من القاهرة حتى سوهاج. ويخترق خط السكك الحديدية الكتلة العمرانية في أغلب مدن المحافظة.

جدول (1) الهيكل العمراني لمحافظة أسيوط [3]

البيان	المدينة	تعداد سكان الحضر (2006) نسمة	تعداد سكان الريف (2006) نسمة	نسبة التحضر (%)	الكثافة السكانية للمدن (نسمة/فدان)	عدد القرى الكبيرة	عدد القرى الصغيرة	عدد النجوع, والعزب
مدن كبري	أسيوط	388802	399265	11.2	140	7	29	114
مدن متوسطة	منفلوط	82585	332820	2.4	153	7	24	130
	ديروط	72856	389411	2.1	118	7	34	89
	أبوتيج	70969	193114	2.1	158	4	12	97
	القوصية	69388	290912	2.0	122	4	27	83
	أبنوب	67526	237248	2.0	136	4	12	79
مدن صغيرة	الغنايم	48144	56935	1.4	150	2	7	31
	البداري	42770	171130	1.2	141	7	19	149
	ساحل سليم	31781	118504	0.9	129	3	16	121
	صدفا	20931	130808	0.6	143	4	17	89
	الفتح	13470	228973	0.4	86	6	23	90
	إجمالي	**909222**	**2549120**	**26.3**	**-**	**55**	**220**	**1072**

2- مشكلات النسق العمراني الإقليمي بمنطقة الدراسة (الوضع الراهن):

يمكن حصر مشكلات النسق العمراني الإقليمي بمنطقة الدراسة في الأتي:

- ضيق عرض الجزء المعمور من المحافظة (وادي النيل), والذي يتراوح فيما بين 15- 20 كم[4], وهو أيضا الجزء الوحيد الصالح للزراعة, حيث يُحاط من الجهة الشرقية بالجبال, ومن الناحية الغربية بالتلال الرملية, والظهير الصحراوي.
- تباين أحجام مدن المراكز, وصغرها بصفة عامة, حيث بلغ حجم مدينة منفلوط (82585 نسمة), بينما بلغ حجم مدينة الفتح (13470 نسمة) [1], مما يدل على عدم تجانس التجمعات العمرانية تبعاً للوظيفة المطلوبة لكل منها.

---

[1] الهيئة العامة للتخطيط العمراني, (2008), **"إستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية - إقليم أسيوط (محافظة أسيوط - محافظة الوادي الجديد)"**, وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية, جمهورية مصر العربية.

[2] الهيئة العامة للتخطيط العمراني, (سبتمبر 2000), **"المخطط الهيكلي لمدينة أسيوط – محافظة أسيوط"**, وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

[3] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

[4] وزارة الدولة لشئون البيئة, (2005), **"التوصيف البيئي لمحافظة أسيوط"**, الإدارة المركزية لشئون الفروع, الفرع الإقليمي لوسط الصعيد بأسيوط.

- افتقار جميع المدن بصفة عامة إلي الخدمات الحضرية.
- اختراق خط السكة الحديدية, والطريق الزراعي الإقليمي لكثير من الكتل العمرانية للمدن, شكل (3).
- قرب خطوط الضغط العالي لحافة التجمعات السكنية القائمة, مثل قرى أبو خرس, والبلايزة, ودكران بمركز أبوتيج [2].
- التباين في أحجام القرى عموماً, حيث يتراوح حجم القرى الرئيسية بمنطقة الدراسة ما بين 10000 نسمة إلي حوالي 50000 نسمة [3], وافتقارها إلي الخدمات الضرورية.
- تأخذ الكتل العمرانية للمدن, والقرى أشكالاً مختلفة لا تخضع لمنظومة تخطيطية سليمة نظراً لنموها العشوائي على مر السنين. شكل (2)
- عدم التناسق في أبعاد توزيع مواقع المدن.
- يتسم حجم الحضر, والريف بالزيادة المستمرة في عدد السكان مما يسبب فائضاً سكانياً مستمراً, وسببا رئيسيا للهجرة خارج المحافظة حيث بلغ أعداد المهاجرين (تعداد 2006) 268.8 ألف نسمة [4].
- يشغل سكان الريف حوالي 3/4 سكان منطقة الدراسة [5] مما يدل علي أن الزراعة هي النشاط الأساسي للسكان, والاعتماد عليها كقاعدة اقتصادية أساسية رغم قلة مساحة الأراضي الزراعية بالوادي.
- ضعف نسبة التحضر بالمنطقة نظراً لأن الغالبية العظمي من السكان يسكنون القرى التي تفتقر للخدمات الحضارية الضرورية. جدول (1)
- التفاوت الكبير بالكثافة السكانية في المدن حيث تتراوح ما بين (86 – 158 نسمة/فدان). جدول (1)
- التحام بعض القرى بالمدن القريبة منها مما يؤدي بدوره إلي ظهور العديد من المشكلات في تلك المدن.
- هناك أيضاً تبايناً ملحوظاً بين أحجام القرى, وبعضها البعض حيث ُلوحظ أن هناك بعض القرى الكبيرة تفوق في أحجامها بعض المدن مثل قرى (منقباد - بني محمديات – بني رافع - الحواتكه) بتعداد (49747 – 49891 – 44769 - 45561) نسمة على الترتيب عن مدن (صدفا – البداري - ساحل سليم - الفتح) بتعداد (20931 - 42770 - 31781 – 13470) نسمة على الترتيب [8]. وهناك أيضاً بعض النجوع, والعزب بلغت من الكبر ما يفوق حجم القرية الأساسية التي تتبعها مثل عزبة الكوم الأخضر بقرية زاوية هارون بمركز ديروط, حيث بلغ حجم السكان بالعزبة 1997 نسمة, في حين أن حجم سكان القرية الأساسية 1795 نسمة في عام 2006م [6], وهذا يؤدي إلى الخلل في تأدية وظائفها.
- لا تتسم القرى الكبيرة بأي مظهر من مظاهر الحياة الحضارية, ولا تصل خدماتها, وأنشطتها المختلفة إلي درجات خدمات, والأنشطة الحضارية.
- الانتشار العشوائي الكثيف للقرى, والنجوع بأحجامها المختلفة على الأراضي الزراعية مما يمثل إهداراً للمساحات المنزرعة. شكل (4)
- صغر حجم القرى الصغيرة, وكثرة عددها, حيث تتراوح ما بين 300 – 10000 نسمة [2], مما يحول دون توفير الخدمات الضرورية اللازمة لسكانها.

---

[1] أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا, (يونيو 2008), **"منهجية التنمية الشاملة للمدن المتوسطة والصغيرة بجنوب الصعيد"**, التقرير النهائي, وزارة البحث العلمي, قطاع المجالس النوعية, مجلس بحوث التشييد والإسكان والمجتمعات الجديدة, مشروع رقم: 252.

[2] الهيئة العامة للتخطيط العمراني, (يوليو 2007), **"المخططات الاستراتيجية للوحدة المحلية الزرابي بمركز أبوتيج لقري(أبو خرس – البلايزة – دكران) بمحافظة أسيوط"**, التقرير النهائي, وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

[3] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, (2006), **"النتائج النهائية للتعداد العام 2006 لأقسام ومراكز وشياخات وقرى محافظة أسيوط"**.

[4] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: (24-9-2011)

http://www.capmas.gov.eg/

[5] من استنتاج الباحث, والمعلومات من:

- الهيئة العامة للتخطيط العمراني, (ديسمبر 2002), **"المخطط الهيكلي لمدينة أبنوب – محافظة أسيوط"**, وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني, (2008), **"إستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية - إقليم أسيوط (محافظة أسيوط - محافظة الوادي الجديد)"**, وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

[6] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, (أغسطس 2008), **"عدد الأسر والسكان بتوابع القرى طبقا للنتائج النهائية للتعداد العام 2006 محافظة أسيوط"**, جمهورية مصر العربية.

- ارتفاع معدلات البناء العشوائي على أطراف الكتلة العمرانية بالقرية, ووجود أكثر من محور للامتداد العمراني, مما يؤدي بدوره إلي إهدار, وفقدان مزيد من الأراضي الزراعية.
- افتقار جميع التجمعات العمرانية علي مختلف مستوياتها إلي الخدمات الضرورية لها.
- عدم وجود طرق جيدة للربط الجيد للقرى بالقرى المجاورة, والعزب مثل الطريق إلى قرى الزرابي في الجنوب, والبلايزة, والأقادمة في الشمال بمركز أبوتيج.
- تنتشر بالمنطقة شبكة متشعبة من الطرق الفرعية تصل جميع التجمعات العمرانية المتناثرة ببعضها البعض, والتي تهدر أيضا مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. شكل (5)

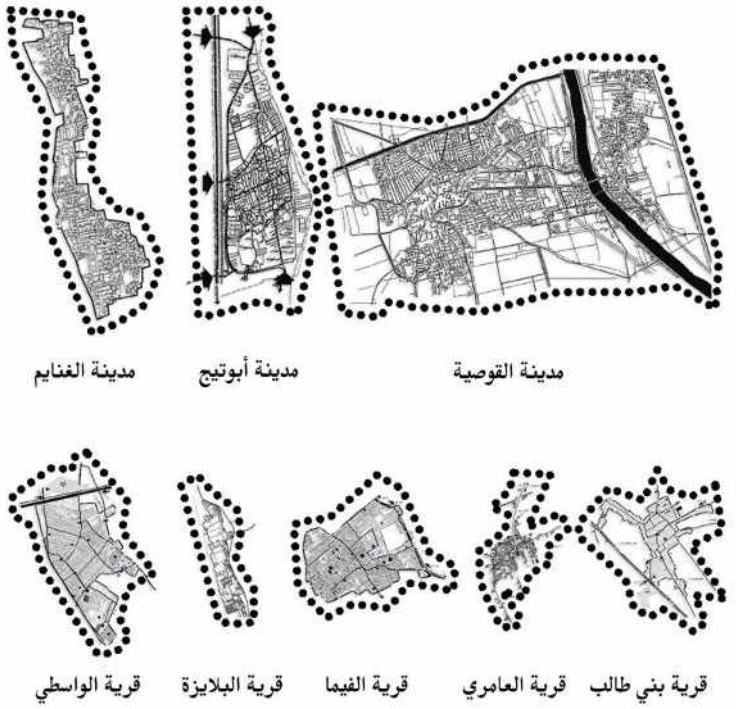

شكل (2) تباين أحجام المدن, والقرى بمنطقة الدراسة[1].

[1] من إعداد الباحث.

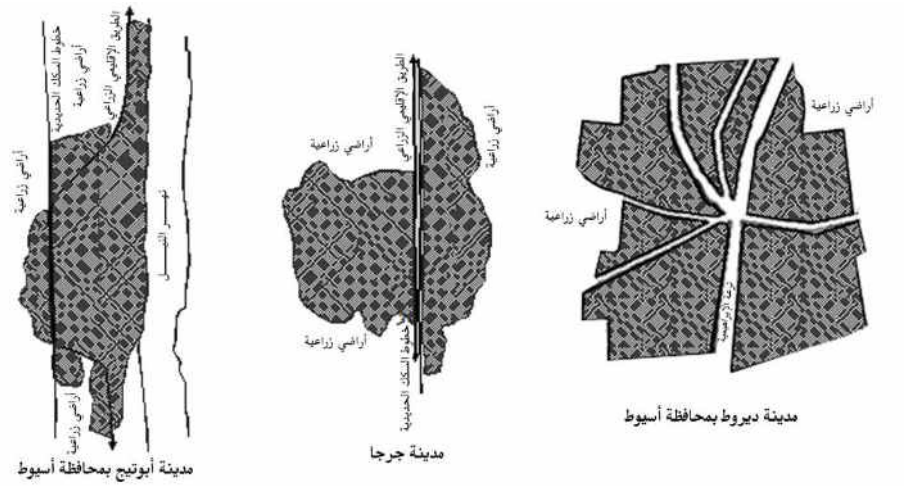

شـــكل (3) اختـــراق خـــط الســـكة الحديديـــة, والطريـــق الزراعـــي الإقليمـــي للمـــدن, واختـــلاف شـــكل الكـــتلة العمرانيـــة لهـــا[1].

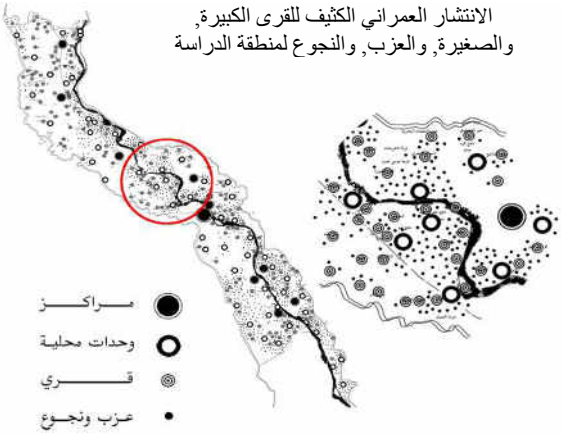

الانتشار العمراني الكثيف للقرى الكبيرة, والصغيرة, والعزب, والنجوع لمنطقة الدراسة

شكل (4) الانتشار العشوائي الكثيف للتجمعات العمرانية بأحجامها المختلفة لمنطقة الدراسة[2].

شكل (5) النسق المتشعبة من الطرق الفرعية بين المدن, والقرى, والنجوع[3].

3- الارتقاء بالنسق العمراني الإقليمي بمنطقة الدراسة:

من استعراض المشاكل العمرانية بالمنطقة أتضح أن المنطقة تعاني بصفة أساسية من المشاكل العمرانية الآتية:

- عدم إمكانية استيعاب المدن القائمة للزيادة المضطردة في عدد السكان.
- صغر حجم المدن بصفة عامة الأمر الذي يعوق دون توفير الخدمات الحضارية اللازمة لسكانها.
- الانتشار العشوائي للقرى, والنجوع, وصغر حجمها بصفة عامة.

---

[1] مدينة ديروط من إعداد الباحث, ومدينتي جرجا وأبوتيج من: عصام الدين محمد علي, (2006), **"تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر - (المشكلات والإمكانات المتاحة)"**, مجلة جامعة الملك سعود، م 18، العمارة والتخطيط (1)، الرياض.

[2] من إعداد الباحث.

[3] الهيئة المصرية العامة للمساحة.

- افتقار جميع التجمعات العمرانية للخدمات الضرورية اللازمة.
- عشوائية شبكة الطرق الفرعية الرابطة بين التجمعات العمرانية, وبعضها البعض.

وعليه فان عملية الارتقاء بالنسق العمراني الإقليمي لا بد أن تأتي من خلال وضع حل لتلك المشكلات العمرانية التي تعاني منها المنطقة.

1-3 مقترح الارتقاء بالنسق العمراني الإقليمي بمنطقة الدراسة:

يعتمد هذا المقترح علي تحقيق التالي:

- زيادة حجم المدن لتستوعب الزيادة السكانية, وذلك باستحداث توابع لها بالظهير الصحراوي الملاصق لها, وكذلك لإمكان إمدادها بالخدمات الحضارية الضرورية اللازمة, والتي تناسب العصر الحاضر.
- الانتقال بالقرى التقليدية الكبيرة إلي ما يسمي بالقرى الحضرية, وذلك بزيادة حجمها إلي الحجم الذي يناسب إمدادها بالخدمات الضرورية للسكان.
- التغيير الوظيفي للقرى الصغيرة جداً, والنجوع, والعزب من مستقرات سكنية - نظراً لافتقارها للحد الأدنى من الخدمات - واستبدالها وظيفياً بما يسمي بالمحطات الزراعية.
- إزالة شبكة الطرق الفرعية العشوائية, وتقوية اللازم منها مما يوفر الكثير من المساحات الزراعية.

ويأتي تنفيذ هذه المقترحات علي أساس تصنيف, وتوزيع التجمعات العمرانية, والذي جاء علي غرار تطوير نظرية كريستالر, وذلك علي النحو التالي:

· مدن العواصم. · المدن الرئيسية (المراكز الإدارية). · القرى الحضرية. · المحطات الزراعية.

واسترشاداً بالتجارب التي أجريت ببعض الدول العالمية, والمحلية لتصنيف أحجام التجمعات العمرانية الجديدة, واختيار مواقعها على حسب وظيفة كل منها, ومن معايشة الظروف المحلية يمكن استنباط المؤشرات التي يمكن علي أساسها اقتراح الأحجام الجديدة للمدن, ونطاق تأثيرها, وذلك لتحقيق عملية الارتقاء.

1-1-3 تجارب بعض الدول العالمية, والمحلية:

- في بريطانيا: إنشاء مدن صغيرة حول مدينة لندن علي مسافات تتراوح من 30-50كم, وبحجم حوالي 40 ألف نسمة [1].
- في فرنسا: أنشاء مدن تابعة بمسافات تتراوح بين 19-33كم عن مدنية باريس, وبحجم يتراوح ما بين 33 – 88 ألف نسمة [2].
- في الاتحاد السوفيتي: إنشاء مدن تابعة حول مدنية موسكو بمسافة قدرها حوالي ما بين 38 - 48كم [3].
- في بولندا: تم تجميع القرى الصغيرة في وحدات كبيرة لتكون ما يسمي بالقرى الحضرية [3].
- في جمهورية مصر العربية: تراوح الحجم المستهدف للمدن الجديدة الصغيرة مثل مدينتي النوبارية الجديدة, والصالحية الجديدة ما بين 50 -70 ألف نسمة [4].

وعليه يمكن لتحقيق عملية الارتقاء اقتراح المؤشرات الأتية بالنسبة لأحجام المدن, ونطاق تأثير كل منها, كما يلي:

- المدينة العاصمة: زيادة الحجم إلي 1.000.000 نسمة. وتقع في المركز الجغرافي للمنطقة.
- المدينة الرئيسية: يتراوح الحجم من 100 – 150 ألف نسمة بنطاق دائرة تأثير من 20-30كم.
- القرية الحضرية: يتراوح الحجم من 30 -50 ألف نسمة بنطاق دائرة تأثير من 10-15كم.
- المحطة الزراعية: وتقع علي مواقع القرى الصغيرة القائمة, والنجوع, والعزب, وبنطاق دائرة تأثير حوالي 5كم.

---

[1] وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق, (1989), **"المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر"**.

[2] أحمد خالد علام وآخرون, (1995), **"التخطيط الإقليمي"**, مكتبة الأنجلو المصرية, الطبعة الأولي.

[3] أشرف أبو العيون, (1996), **"التنمية العمرانية لعواصم المنطقة الوسطي من وادي النيل في مصر بالتطبيق على مدينة المنيا"**, رسالة دكتوراه, قسم الهندسة المعمارية, كلية الهندسة, جامعة المنيا.

[4] موقع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة: (2009/11/23).

http://www.urban-comm.gov.eg

2-1-3 مواقع وتصنيفات أحجام التجمعات العمرانية بمنطقة الدراسة:

ونظراً لما تمليه الظروف القائمة, والمعطيات الفعلية للمنطقة يتم اختيار المواقع, وتصنيف أحجام المدن, والقرى حسب, وظيفة كل منها علي النحو التالي:

1-2-1-3 المـــدن:

- **مدن العواصم (عاصمة المنطقة):**

بالنسبة لمنطقة الدراسة فان موقع مدينة أسيوط الحالي, بالإضافة إلى مدينة الفتح الملاصقة لها, ومدينة أسيوط الجديدة (تحت الإنشاء) في الجهة الشرقية من النيل, هو أنسب المواقع لعاصمة المنطقة, وحيث أن العاصمة يجب أن تكون بالحجم الذي يستوعب الخدمات الحضرية العصرية علي مستوي المنطقة فان مدينة أسيوط التي تبلغ حاليا حوالي 400 ألف نسمة, يجب أن تصمم حتى تصل إلي حجم مليون نسمة. وحيث أن موقعها الحالي لا يسمح لها بالنمو العمراني لتصبح مدينة مليونية, فعلي ذلك يجب أن تتكامل مع مدينة الفتح (الملاصقة لها), ومدينة أسيوط الجديدة (في الجهة الشرقية من النيل) ليكونا معاً عاصمة المنطقة، على أن يتم الربط بينهما ربطاً قوياً, ومباشراً. كذلك يتم الربط بين العاصمة, وبين سائر مدن المنطقة بنسق من الطرق القوية, والواضحة. وذلك كما يوضحه الجدول (2), وشكل (6).

وتزود هذه المدن بالخدمات الحضرية اللازمة علي مستوي المدينة, والإقليم مثل (مراكز تجارية كبيرة – مراكز صحية كبيرة ذات التخصصات المختلفة – المؤسسات التعليمية الكبيرة كالجامعات, والمعاهد العليا – المؤسسات المتفردة كالمسارح, والمكتبات العامة – منطقة صناعية كبيرة منعزلة تحتوي علي المصانع الكبيرة ذات الأنشطة المختلفة).

- **المدن الرئيسية:**

وهنا نجد أن المدن الرئيسية القائمة حاليا, والتي تقع داخل الأراضي الزراعية قد قارب حجم معظمها حوالي 100 ألف نسمة (منفلوط – 83 ألف نسمة, ديروط – 73 ألف نسمة, أبوتيج – 71 ألف نسمة تقريباً), وإن المسافات بينها تتراوح ما بين 20-30كم, وهي تقارب المسافات المقترحة. وللإرتقاء بهذه المدن حتى يمكن أن تستوعب الخدمات الحضارية المناسبة لها, يضاف توابع في مقابل كل منها على الظهير الصحراوي المتاخم للوادي حتى تصل إلى الحجم المقترح, وهو (100 - 150 ألف نسمة), وهو الحجم الذي يحقق إمدادها بالخدمات الحضرية, على أن يتم ربط كل مدينة بتابعها ربطاً قوياً, ومباشراً. أما بالنسبة للمدن الصغيرة, والقريبة من بعضها لبعض, فتضم كل مدينتين في تجمع عمراني واحد مثل مدينتي صدفا, والغنايم, ومدينتي ساحل سليم, والبداري. ليكونا بذلك مدناً رئيسية, وذلك كما يوضحه الجدول (2), وشكل (6).

وتزود هذه المدن بالخدمات الحضارية التي تناسب مستواها من الخدمات التجارية, والتعليمية (علي جميع مستوي المدارس العامة, والمتخصصة, وغيرها) كما يمكن أن تحتوي علي بعض المعاهد المتخصصة. كذلك الخدمات الصحية, والاجتماعية, والثقافية. كما تحتوي أيضاً علي بعض وحدات للصناعات المتوسطة.

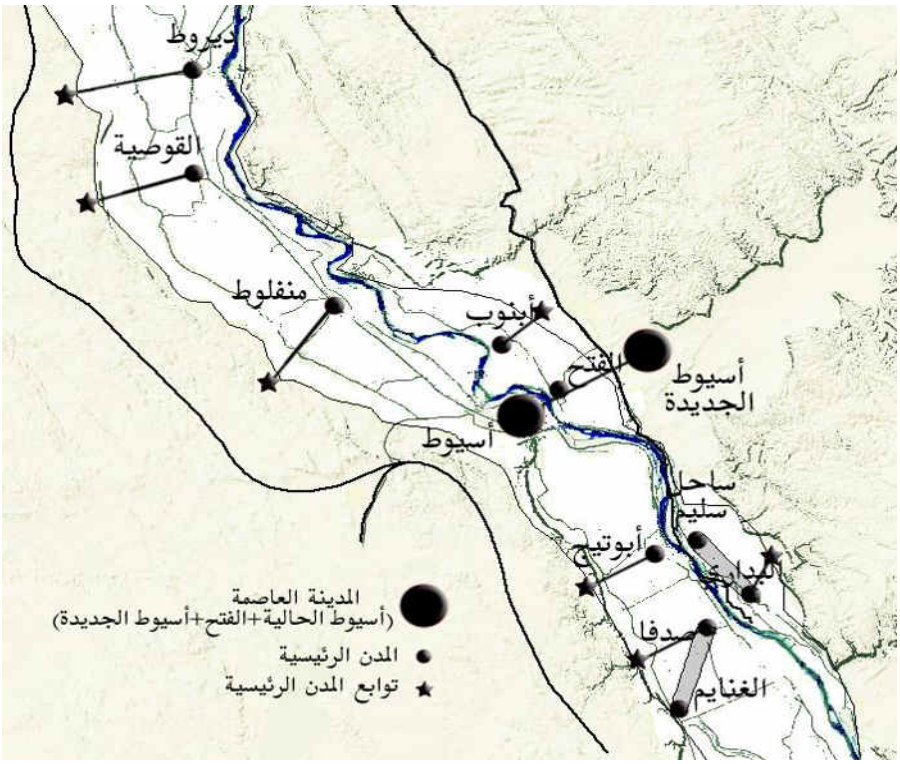

جدول (2) الحجم الحالي للعاصمة, والمدن الرئيسية, والمستهدف, وحجم المدن التابعة لها[1]

المدينة	الحجم الحالي 2006 (بالألف نسمة)*		حجم التابع (بالألف نسمة) **	الحجم المستهدف (بالألف نسمة)**
ديروط	72.987		77.013	150.000
القوصية	69.489		80.511	150.000
منفلوط	82.522		67.478	150.000
أسيوط + أسيوط الجديدة	384.325	404.353	595.647	1.000.000
الفتح	13.790			
أبنوب	67.479		82.521	150.000
أبوتيج	70.860		79.14	150.000
صدفا	20.942	69.093	80.907	150.000
الغنايم	48.151			
ساحل سليم	31.756	74.558	75.442	150.000
البداري	42.802			
إجمالي الحضر	**911.341**		**1.138.659**	**2.050.000**

[1] من إعداد الباحث, والمعلومات من:

* الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (مارس 2007),**"النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2006".**

** من حساب الباحث.

من الجدول يتضح انه بزيادة أحجام المدن يمكن استيعاب فائض سكاني قدره 1.138.659 ألف نسمة.

2-2-1-3 القـــــرى:

- **القرى الحضرية:**

حيث أن هذا النوع من التجمعات يجب أن يقع داخل الأراضي الزراعية نظراً للصلة الوثيقة بين سكانها, وبين الريف فإنه يتم إنشاؤها, وتوزيعها علي مرحلتين كما يلي:

- المرحلة الأولي:

توزع دائرة التأثير لكل مدينة, والمقترح لها حدود (10-15كم) على الوادي الأخضر على أن يتم ضم بعض القرى الكبيرة مع بعض القرى الصغيرة في تجمع عمراني ليصل حجمه إلى الحجم المستهدف, وهو من 30-50 ألف نسمة. شكل (7)

- المرحلة الثانية:

تستبدل التجمعات المنتخبة بالمرحلة الأولي تدريجياً بمدن تنشأ على أكبر خلية منها داخل دائرة التأثير إلى أن تصل إلى الحجم المستهدف (30-50 ألف نسمة), وذلك كما يوضحه الشكل (8).

وفي كلتا الطريقتين يتم تحويل جميع باقي القرى التقليدية الصغيرة, والنجوع, والعزب وظيفياً إلى محطات زراعية, واستغلال مواقعها لزيادة الأراضي الزراعية.

وتزود القرى الحضرية بالخدمات الضرورية لهذا المستوي العمراني, والتي تنحصر في الخدمات الصحية كمستشفي صغير, وعيادة عامة, والخدمات التعليمية من المدارس الابتدائية, والإعدادية, والثانوية, والمدارس المتخصصة المتوسطة في مجالي الزراعة, والصناعة. وكذلك تضم الخدمات الاجتماعية, والثقافية, والعامة.

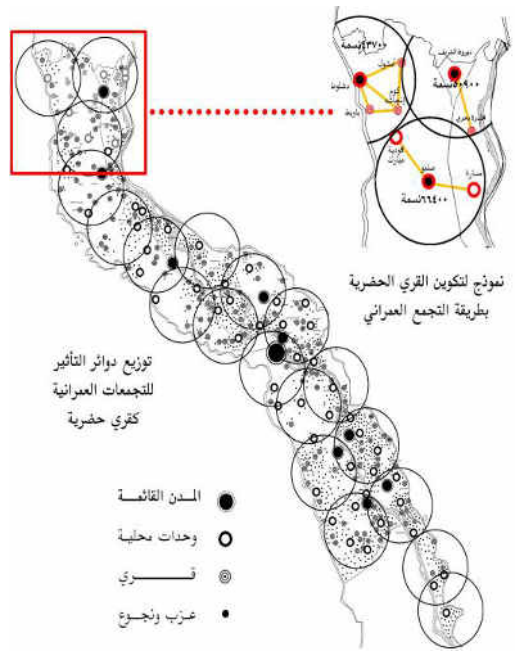

شكل (7) المرحلة الأولى لتكوين, وتوزيع القرى الحضرية[1]

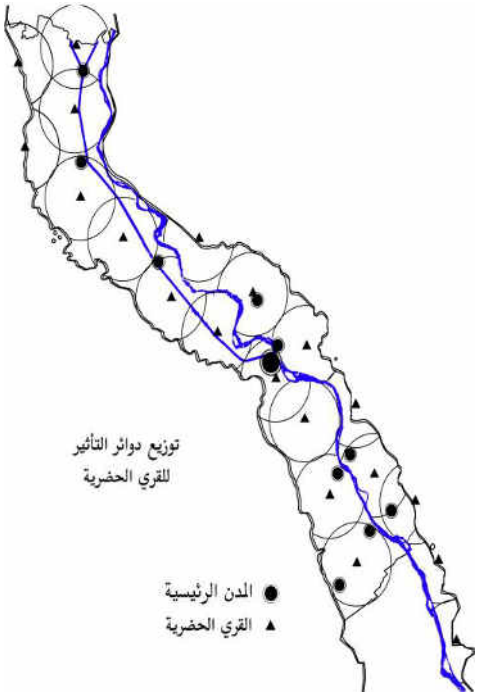

شكل (8) المرحلة الثانية لتوزيع القرى الحضرية[1]

[1] من إعداد الباحث.

- **المحطات الزراعية:**

وهى مستقرات صغيرة جداً لخدمة الأراضي الزراعية فقط, وليست بهدف السكن لذلك تكون خالية من الخدمات, ويوجد بها فقط الحظائر, ومخازن الآلات, والشون, واستراحات للعاملين. وتحتل المحطات الزراعية مواقع القرى الصغيرة جداً, والنجوع, والعزب من الناحية الوظيفية على كامل مساحة الأراضي الزراعية بالوادي. وتخدم المحطة الزراعية الواحدة دائرة قطرها 5كم كحد أقصي, أي حوالي (4760 فدان). ويتم ربطها بالقرى الحضرية بمنظومة من الطرق الصغيرة, التي توفر لها العلاقة المباشرة بينهما. وذلك كما يوضحه شكل (9).

وتوضح الخريطة شكل (10) توزيع التجمعات العمرانية المقترحة, وعلاقتها ببعضها البعض.

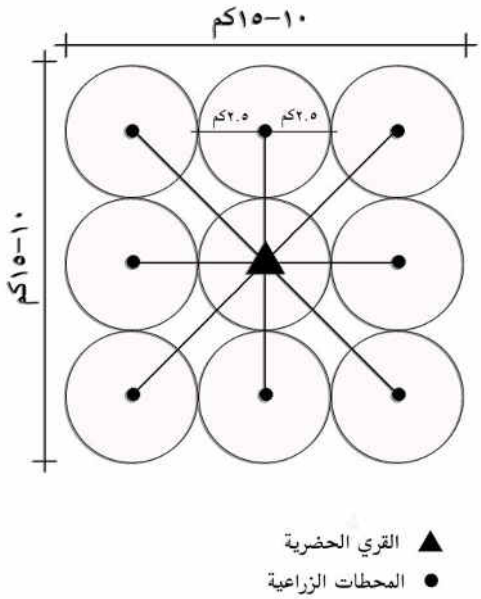

شكل (9) منظومة الطرق الفرعية بين المحطات الزراعية, والقرى الحضرية[1]

3-1-3 تطوير نسق الطرق, والنقل الإقليمية:

تطور نسق الطرق الحالية بحيث تحقق الأهداف الأتية:

- رفع درجة سهولة الوصول, والانتقال بين عناصر الإقليم المختلفة (تجمعات قائمة, وتجمعات جديدة, ومواقع لم يتم إستغلال مواردها بعد) من جهة, وعناصر الأقاليم الأخرى على المستوى القومي, والإقليمي.
- تنقية نسق الطرق القائمة من التشابكات, والتشعبات الغير ضرورية, والتي تهدر مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية, وإنشاء شبكة من الطرق المباشرة, والواضحة.
- تتدرج شبكة الطرق ما بين طرق إقليمية, ورئيسية, ومحلية, وفرعية مع زيادة علاقاتها الإرتباطية الوظيفية على كافة المستويات الإقليمية, والمحلية, والتي تساعد على تنمية حركة الانتقال الإقليمية, والمحلية, واستحداث خط سكة حديدية سريع جديد, على الهامش الصحراوي الغربي لخدمة المدن الجديدة المستحدثة.

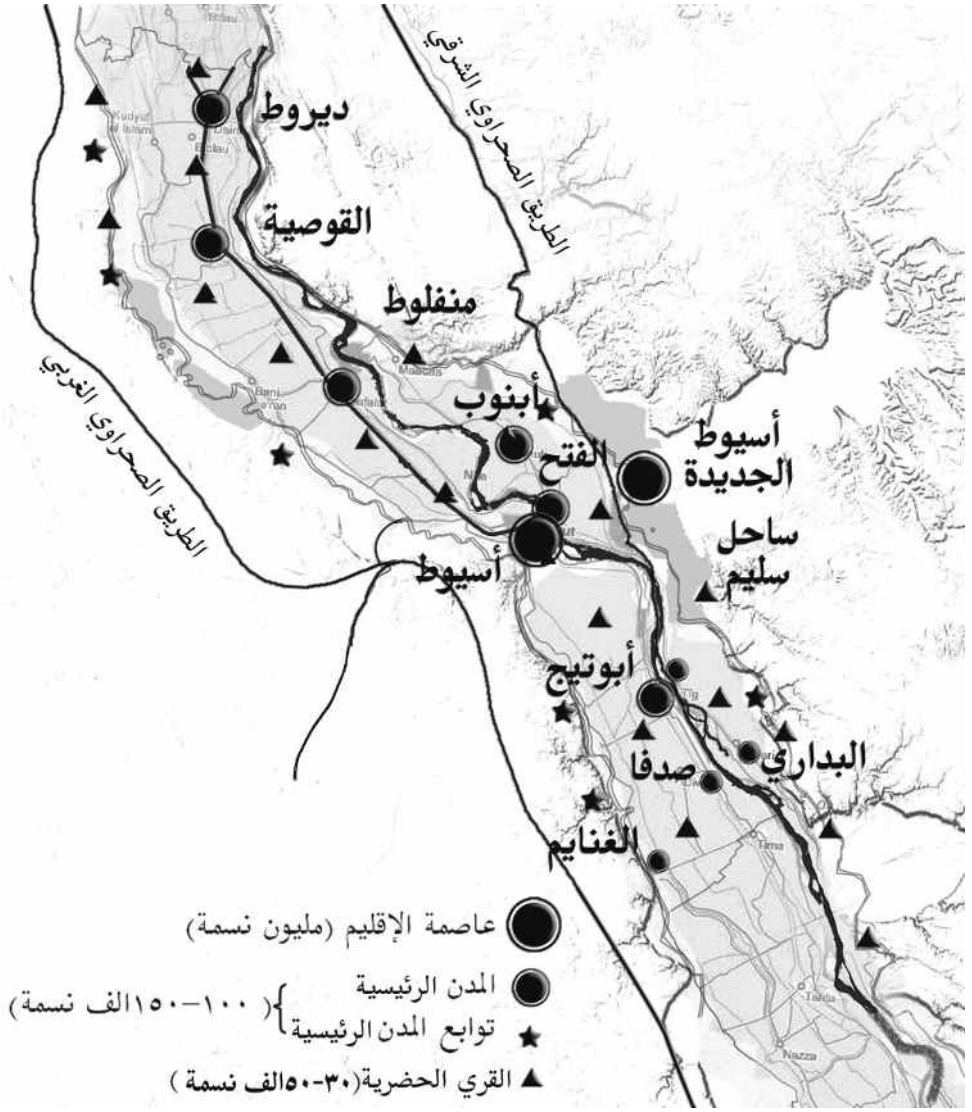

شكل (10) توزيع التجمعات العمرانية المقترحة, وعلاقتها ببعضها البعض[1]

النتائـــــــج:

من الدراسة السابقة يتضح الأتي:

- صغر حجم المدن بصفة عامة, مما يحول دون إمدادها بالخدمات الحضارية الضرورية.
- التباين في أحجام المدن, والقرى, والنجوع حيث يفوق حجم بعض القرى أحجام بعض المدن, وكذلك أحجام بعض النجوع تفوق أحجام بعض القرى.
- التباين في مسافات التباعد بين المدن, وبعضها البعض.
- الانتشار العشوائي الكثيف للقرى, والنجوع, والعزب علي الأراضي الصالحة للزراعة.
- هناك بعض القرى التي تفتقر إلي الخدمات الضرورية رغم كبر حجمها.

[1] من إعداد الباحث.

- الافتقار للخدمات الحضارية علي مستوي جميع التجمعات العمرانية.
- ارتفاع معدلات الهجرة من الصعيد للمراكز العمرانية بشمال الجمهورية طلباً للعيش في المدن الحضرية.
- الزيادة المقترحة لأحجام المدن, يمكن معها استيعاب فائض سكاني قدره 1.144.897 ألف نسمة, مما يقلل من ظاهرة الهجرة من الصعيد.
- التباين في أشكال الكتلة العمرانية للمدن, والتي لا تخضع لمنظومة تخطيطية سليمة.
- عشوائية نسق الطرق الرابطة بين التجمعات العمرانية المختلفة, وسوء حالتها.

التوصيـــــات:

على ضوء الدراسات التي أوضحها البحث, فإنه يُمكن الوصول إلى التوصيات الأتية:

- يجب تصنيف أحجام التجمعات العمرانية في منظومة, وظيفية متناسقة.
- للحفاظ علي المساحات الزراعية يجب توجيه التنمية العمرانية بعيداً عنها.
- إستغلال الظهير الصحراوي في إنشاء توابع للمدن القائمة لاستيعاب الفائض السكاني المتزايد داخل مدن الوادي.
- زيادة أحجام المدن حتى يمكن تزويدها بالخدمات الحضارية الضرورية, والمواكبة للعصر.
- تحقيق اتزان توزيع السكان على مدن النسق الحضري.
- تدرج أحجام المدن من العاصمة إلي المدن الرئيسية إلي القرى الحضرية.
- العمل علي تحقيق التنمية الريفية, بتوفير الأنشطة الحضارية بالريف.
- تحويل النجوع, والعزب الصغيرة, والمتناثرة وظيفيا إلى محطات زراعية.
- تطوير شبكة الطرق, والنقل الإقليمية بإنشاء شبكة قوية, وواضحة, ومباشرة بين التجمعات العمرانية بالإقليم.
- تنقية شبكة الطرق القائمة من التشابكات, والتشعبات الغير الضرورية, والاقتصار علي الطرق الرابطة مباشرة بين التجمعات العمرانية, وبعضها البعض مع تحسين حالتها من حيث الرصف, والإنارة.

المراجـــع:

[1] أحمد خالد علام وآخرون, (1995), "التخطيط الإقليمي", مكتبة الأنجلو المصرية, الطبعة الأولي.

[2] أشرف أبو العيون, (1996), "التنمية العمرانية لعواصم المنطقة الوسطي من وادي النيل في مصر بالتطبيق على مدينة المنيا", رسالة دكتوراه, قسم الهندسة المعمارية, كلية الهندسة, جامعة المنيا.

[3] أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا, (يونيو 2008), "منهجية التنمية الشاملة للمدن المتوسطة والصغيرة بجنوب الصعيد", التقرير النهائي, وزارة البحث العلمي, قطاع المجالس النوعية, مجلس بحوث التشييد, والإسكان, والمجتمعات الجديدة, مشروع رقم: 252.

[4] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: (24-9-2011)
http://www.capmas.gov.eg/

[5] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, (أغسطس 2008), "عدد الأسر والسكان بتوابع القرى طبقا للنتائج النهائية للتعداد العام 2006 محافظة أسيوط", جمهورية مصر العربية.

[6] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (مارس 2007),"النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2006".

[7] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, (2006), "النتائج النهائية للتعداد العام 2006 لأقسام ومراكز وشياخات وقرى محافظة أسيوط".

[8] الهيئة العامة للتخطيط العمراني, (2008), "إستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية - إقليم أسيوط (محافظة أسيوط - محافظة الوادي الجديد)", وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية, جمهورية مصر العربية.

[9] الهيئة العامة للتخطيط العمراني, (يوليو 2007), "المخططات الاستراتيجية للوحدة المحلية الزرابي بمركز أبوتيج لقري(أبو خرس – البلايزة – دكران) بمحافظة أسيوط", التقرير النهائي, وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

[10] الهيئة العامة للتخطيط العمراني, (مايو 2002), "المخطط العام لمدينة أبنوب – محافظة أسيوط", وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.
[11] الهيئة العامة للتخطيط العمراني, (ديسمبر 2002), "المخطط الهيكلي لمدينة أبنوب – محافظة أسيوط", وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.
[12] الهيئة العامة للتخطيط العمراني, (سبتمبر 2000), "المخطط الهيكلي لمدينة أسيوط – محافظة أسيوط", وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.
[13] وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق, (1989), "المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر".
[14]وزارة الدولة لشئون البيئة, (2005), "التوصيف البيئي لمحافظة أسيوط", الإدارة المركزية لشئون الفروع, الفرع الإقليمي لوسط الصعيد بأسيوط.